

ولكن ، وعلى الرغم من هذا الاتفاق في وجهات النظر بين كافة الاطراف ، في شأن ضرورة الاستيطان في الجليل ، ترددت السلطات الاسرائيلية ، لفترة غير قصيرة ، في اتخاذ اجراءات لتنفيذه ، تحسباً من ردود فعل السكان العرب هناك . فقد امتنع ، اولاً ، مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية عن اصدار توصية بمصادرة اية قطعة من الاراضي العربية في الجليل ، وطالب باحالة الموضوع الى لجنة حكومية مسؤولة ، احالته بدورها الى لجنة وزارية ، التي اوصت بمصادرة نحو ٢٠ الف دونم ، في اماكن مخالفة في الجليل ( معظمها بالقرب من الناصرة وقرية المكر ) . ولكن رغم موافقة هذه اللجنة ، امتنع وزير المالية ، الذي يملك حق المصادرة قانونياً ، عن التوقيع على اوامر المصادرة ، وطالب ببحث الامر في احدى جلسات الحكومة بكامل هيئتها ، التي جمعت باقي جراتها ، وصادقت على مخطط المصادرة (٥١) . وقد كان هناك ،

على كل حال ، ما يدعو السلطات الاسرائيلية الى التزام جانب الحذر فسي اتجاهها لمصادرة المزيد من الاراضي العربية ، اذ ان العرب في اسرائيل قد ذاقوا الامرين من جراء هذه السياسة ، التي كانت قد ادت منذ اقامة اسرائيل الى مصادرة ما يزيد على مليون دونم من الاراضي الزراعية التي كانوا يملكونها ، ولذلك كان من المتوقع ان يعلنوا عن معارضتهم الشديدة لاية اجراءات مصادرة جديدة ، وهذا ما حدث فعلاً . فمنذ راحت استعدادات السلطات لتنفيذ اجراءات المصادرة تتخذ طابعاً جدياً ، بدأ العرب ايضاً يستعدون لمجابهتها . فاقامت لجان الدفاع عن الارض ، وتم تنسيق النشاط بين كافة الفئات في هذا المجال ، وخصوصاً بين راکاح ورؤساء المجالس المحلية العربية ولجان الطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية وغيرهم ، وعقدت عدة اجتماعات احتجاجية وصدرت بيانات مختلفة في هذا الشأن . وبعد الاعلان عن المصادرة ، اطلقت الدعوة الى الاضراب العام في « يوم الارض » ، ٢٠ اذار ١٩٧٦ . ولم تشأ السلطات ان يمر ذلك اليوم هادئاً ، وحاولت تحطيم الاضراب ، فعمقت المظاهرات واتسع مداها ، وقام الجنود الاسرائيليون باطلاق النار على المتظاهرين العرب وقتل ٦ منهم ( ويقال ان الجنود قاموا بذلك لفك الحصار الذي فرضه عليهم المتظاهرون في بعض الاماكن ، وهو ما تكتمت عليه السلطات الاسرائيلية ) ، لتتحول المظاهرات الى انتفاضة عارمة ، تلتقي مع تلك التي سادت الضفة الغربية . تضامناً مع الجليل ، وتنتقل الى التجمع العربي الاخر في وسط اسرائيل ، في منطقة المثلث ، التي اعلنت تضامنها مع الجليل في انتفاضة مماثلة ، وان تم ذلك على نطاق اضيق (٥٢) .

وفي اعقاب تلك الانتفاضة ، قامت الحكومة الاسرائيلية ببحث سياستها مجدداً تجاه العرب ، وقررت - على غرار قرارات سابقة في هذا الشأن - الاستمرار في العمل على « دمجهم في حياة الدولة » . كذلك صدرت تصريحات،